الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/51/SC.2/L.1
12 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ستيفانو لازاروتو (سويسرا)

المتحدثون:

كوبا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
إثيوبيا
المملكة المتحدة
الاتحاد الروسي
زامبيا
هولندا باسم الاتحاد الأوروبي
بنن باسم أقل البلدان نمواً
موريتانيا
السنغال
مصر

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا بصفته نصاً مؤقتاً لكي تجيزه الوفود.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على البيانات التي أدلت بها الوفود في موعد أقصاه يوم **الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654.

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل عبء الديون

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- تكلم ممثل **كوبا**، باسم **مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، وقال إن حجم التحديات التي تواجهها المنطقة الأفريقية يتجلى في كون ٧١ في المائة من أقل البلدان نمواً تقع في أفريقيا. وكانت البلدان الأفريقية أقل من استفاد من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٣ حسب ما جاء في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤. صحيح أن نمواً معتدلاً سُجل في مناطق فرعية معينة، مثل شمال أفريقيا، إلا أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء شهدت بالكاد زيادة في ناتجها الإجمالي المحلي. ولا يزال التمويل المحدود وتدني معدلات الاستثمار يحدان من استدامة الإقلاع الاقتصادي في أفريقيا، ومن إمكانيات تنويع الاقتصاد، وذلك ما يجعل الاقتصاد عرضة للهزات الخارجية. وقال إن هذه البلدان لا قدرة لها على در الوفورات المحلية اللازمة، بينما تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لا تشكل مصدر موارد يمكن للاستراتيجيات أن تعول عليها في الأجل الطويل.

٢- وواصلت الديون الخارجية استنزافها للموارد النادرة التي حصلت عليها هذه البلدان بفضل التحسن الحاصل في الظروف الخارجية. واضطرت البلدان الأفريقية في معظمها إلى مضاعفة معدلات نموها والحفاظ على تلك الوتيرة طيلة عقد تقريباً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبدون استراتيجية عالمية لتقديم معونة فعالة على مدى السنوات العشر القادمة، لن تحقق هذه البلدان هذه الأهداف الإنمائية. وقد ضاعت أربع سنوات للمجتمع الدولي منذ عقد قمة الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، حيث ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية أبعد ما تكون من المستوى المرضي. واستمرت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل الإطار المحدد للسياسة العامة الرامية إلى تطويق أزمة الديون. غير أن المبادرة أثبتت عدم فعاليتها في الحد من مستويات الديون التي لا يمكن أن تتحملها البلدان المثقلة بالديون. وفي الآن ذاته لم تعمل الشروط المرتبطة بالاقتصاد الكلي على تشجيع التنمية. وحد ارتفاع المديونية من قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما الاستثمار المحلي. فكان أن حد ذلك من النمو الاقتصادي والاستثمار العام في الهياكل الأساسية، والخدمات الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وخفّض من الإنفاق على برامج الحد من الفقر. لذا فإن الحل يكمن في شطب الديون من أجل كسر طوق المديونية المحكم حول هذه البلدان. ثم إن الإرادة السياسية من جانب كل من الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف أمر لازم من أجل إيجاد حل دائم لأزمة المديونية، التي تُعد إلى حد كبير نتيجة لسياسات التكييف الهيكلي التي تم التشجيع عليها كنموذج فريد للتنمية. ويتعين دعم الجهود المحلية من خلال تهيئة الظروف الخارجية التي تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين مؤشرات الفقر. وتدعو الحاجة إلى وضع سياسات تجارية ونقدية ومالية شاملة تتيح المجال اللازم على مستوى السياسة العامة للبلدان الأفريقية لكي تطبق استراتيجياتها الرامية إلى تطوير قدرتها الداخلية على در الموارد وتحسين أدائها على مستوى الإنتاج

والـــتجارة. فالمجـــتمع الدولي، وليس أفريقيا وحدها، أمام تحدي استعراض منجزات الالتزامات الدولية بمكافحة الفقـــر. ويتطلـــب ذلك من الحكومات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني قطع التزام سياسي جدي لا مجرد الخطابة، حتى تتحقق أهداف مؤتمر القمة للألفية.

٣- وقال ممثل **إثيوبيا** إن أفريقيا سجلت أسرع نمو اقتصادي من بين المناطق النامية بعد شرق وجنوب آسيا. والأمر راجع في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وجودة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي، وتحسن الظروف المناخية وإحراز تقدم ملموس في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي. غير أن أفريقيا بعيدة من نسبة ٧ في المائة من النمو الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى خفض نســـبة الفقـــر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتواجه القارة تحديات عديدة، منها العمل على إتاحة حيز ملائم للسياسة العامة وتعبئة الموارد الكافية، وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية، وتوسيع الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصـــادية، وتنويع قاعدة الاقتصاد، وتشجيع التجارة الأقاليمية، والحفاظ على الاستقرار السياسي والسيطرة عـــلى انتشـــار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة. وإذا كانت المسؤولية الأولية عن إحداث الـــتحول الاجـــتماعي الاقتصادي والاجتماعي السياسي تقع على عاتق القارة نفسها، فإن الحاجة تدعو المجتمع الـــدولي إلى تقـــديم الدعـــم في شكل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحســـينها، وتعزيز مبادرات التخفيف من وطأة الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ولا تدعو الحاجة بالحـــاح إلى تشـــجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أفريقيا فحسب بل تدعو أيضاً إلى تنويع هذه الـــتدفقات حسب الوجهه، من حيث القطاعات والبلدان. فالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تقوم بدور أساسي بصـــفتها مكملـــة لمصادر أخرى لتمويل التنمية. فعلى الشركاء الإنمائيين زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها وفعاليتها تمشياً مع الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر مونتيري.

٤- وفيما يتعلق بالتخفيف من وطأة الديون، لا تزال البلدان الأفريقية في معظمها غير قادرة على تحمل عبء الديون الخارجية. ومن شأن الحد من عبء الديون الخارجية في الوقت المناسب أن يسرع بتحرير الموارد لاستغلالها في أغراض إنمائية. ويبقى النظر فيما إذا كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستعمل على إيجاد مخرج دائم للبلدان المستفيدة من عبء الديون. وبما أن التجربة أثبتت أن بهذه المبادرة مواطن قصور خطيرة، مثل الإفراط في التفاؤل عند وضع التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتي كان من الصعب تحقيقها عند مواجهة الهزات الخارجية، فإن الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في هذه المبادرة.

٥- وحظي الاقتراح الذي تقدمت به المملكة المتحدة مؤخراً بشأن التخفيف من وطأة الديون بترحيب ودُعي شـــركاء إنمائـــيون إلى اتباع النهج ذاته. ومن شأن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وضمان استقرارها لفائدة

الصـــادرات الأفريقـــية أن يتيح تمويلاً للتنمية ذا طبيعة مستدامة وغير مؤدية إلى المديونية. فلا ينبغي الحكم على أفريقيا بالفقر والتهميش في خضم اقتصاد عالمي يشهد الازدهار والعولمة أكثر من أي وقت مضى.

٦- وأوضحت ممثلة **المملكة المتحدة** مبادرة بلدها الرامية إلى تقديم برامج أعمق وأوسع للتخفيف من وطأة الديـــون لفـــائدة البلدان الفقيرة. فهناك بلدان عديدة جداً لا تزال أمام الاضطرار إلى الاختيار بين خدمة ديونها والاســـتثمار في مجال الصحة والتعليم والهياكل الأساسية التي ستمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا فازديـــاد التخفيف من وطأة الديون سيمكن أفقر البلدان في العالم من إحراز مزيد من التقدم في اتجاه تحقيق تلك الأهـــداف. وستوضع برامج التخفيف من وطأة الديون من أجل ضمان موارد إضافية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفـــية، وتحقيق المساواة بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان غير المدرجة في هذه الفئة كما ستعمل على ضمان الاستمرارية لقدرة المؤسسات المالية الدولية على التمويل في المستقبل. وستدفع المملكة المتحدة حصتها من خدمـــة الدين المستحقة للبنك الدولي ولمصرف التنمية الأفريقي في إطار التمويل التساهلي نيابةً عن البلدان التي تستوفي الشروط، وتقدر هذه الحصة بما يزيد على ١٠ في المائة بقليل. وستواصل دعوتها من أجل إعادة تقييم المزيد من ذهب صندوق النقد الدولي أو بيعه خارج الأسواق من أجل تمويل حصة صندوق النقد الدولي من التخفيف مـــن وطـــأة الديون المتعددة الأطراف كذلك. وسيقدر الدعم الإضافي على أساس مؤقت إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق شامل متعدد الأطراف. ولضمان مزيد من القدرة على التنبؤ بسير مبادرات التخفيف من وطأة الديون، فإن هذه المبادرات لن تتوقف إلا في ظروف استثنائية.

٧- وستضغط **المملكة المتحدة** بشدة على مانحين آخرين من أجل الانضمام إلى هذه المبادرة وستتخذ نفوذها مـــن أجـــل الإبقاء على مسألة التخفيف من وطأة الديون في صدارة جدول الأعمال الدولي. وسيكون البرنامج الإضافي للتخفيف من وطأة الديون متاحاً لجميع البلدان ذات الدخل المنخفض التي لها نظم متينة بما يكفي لإدارة النفقات. وبالتالي فإن القائمة ستشمل جميع البلدان التي تخرجت من مبادرة بلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى عدد من بلدان أخرى استطاعت أن تستوعب دعماً مباشراً في الميزانية. ولن تكون هذه القائمة مغلقة، إذ يحق لأي بلد يستطيع أن يستوفي معايير الأهلية أن يستفيد من التخفيف من وطأة الديون. وفي استعراض أجري مؤخراً للـــنفقات تم الإعـــلان عن زيادة كبرى في ميزانية المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة. فبحلول ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ســـيمثل إجمالي المعونة نسبة ٠,٤٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي، مما يشكل زيادة من حيث القيمة الفعلية نسبتها ٤٤ في المائة منذ عام ١٩٩٧. وقد خُصص جزء من هذه الزيادة التي أُحدثت في الميزانية لزيادة التخفيف من وطأة الديون.

٨- وذكـــر ممـــثل **الاتحاد الروسي** أن بلده قد شطب حجماً كبيراً من الديون الأفريقية. فقد شطب ١١,٢ بلـــيون دولار ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ كما شطب ٣,٤ بلايين دولار عام ٢٠٠٢. وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤،

قُدرت مساهمة الاتحاد الروسي في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمبلغ ١٠ بلايين دولار. وفي سياق التعاون التجاري، منح الاتحاد الروسي البلدان الأفريقية تسهيلات تجارية تفضيلية. ففي عام ٢٠٠٣، تم تمديد المعاملة التفضيلية لتشمل ٨٠ في المائة من الواردات القادمة من أفريقيا، لتبلغ ٣٤٤,٩ مليون دولار، منها ٦١,٨ مليون دولار تشكل واردات من أقل البلدان نمواً. ويساهم الاتحاد الروسي بشكل إيجابي من أجل حل مشكلة الديون الأفريقية.

٩- وذكر ممثل **زامبيا** أن مشكلة تحمل الديون الأفريقية وأثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ينبغي معالجتها في إطار الأونكتاد بمساعدة باقي المجتمع الدولي. وأشار إلى ضرورة استخدام أهداف واقعية وقابلة للتحقيق كمقاييس لتحمل الديون. وتم التأكيد من جديد على ضرورة شطب ديون أفقر البلدان، لا سيما أن شطب هذه الديون سيشكل نتيجة نهائية بعد ٢٠ سنة من سياسات التكييف الفاشلة التي فُرضت على تلك البلدان. فعلى البلدان الأفريقية أن تحدد مستقبلها بنفسها وأن تخطط له، كما على المجتمع الدولي أن يسمح للبلدان الأفريقية بالمجال اللازم للسياسة العامة من أجل تنفيذ سياسات تعمل على إدارة الديون، وتنويع الاقتصاد واستدامة النمو الاقتصادي. وعندما تُحل مشكلة الديون الأفريقية لا سيما ديون أقل البلدان نمواً، ستدعو الحاجة إلى تقديم مساعدة مالية على مستوى أوسع.

١٠- وباسم **الاتحاد الأوربي**، ذكر ممثل **هولندا** أن التنفيذ الكامل للمبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتوسيع نطاق شرط البطلان التلقائي، أمر يحظى بالترحيب، فقد وصلت خمسة بلدان أخرى نقطة الإكمال عام ٢٠٠٤، ومن المهم جداً للبلدان الأخرى المؤهلة للاستفادة من المبادرة أن تستفيد من مزايا المبادرة بشكل تام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد بدائل ذات مصداقية للبلدان، لا سيما البلدان الخارجة من الصراع، التي عليها متأخرات كبرى من الديون المتعددة الأطراف التي قد تظل دون سداد بعد انقضاء مدة المبادرة. وقد استعرضت وثيقة الأمانة مواطن القصور الرئيسية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأوصت باتباع نهج أكثر استدامة لمعالجة أزمة الديون. غير أنه لا يبدو أن هناك توافقاً في الآراء بشأن الطرائق البديلة المقترحة، مثل تحديد سقف للأداء. فلقد بدا أن تكلفة التخفيف من وطأة الديون لم تُقدر حق قدرها نظراً لكون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تواجه أصلاً نقصاً مالياً كبيراً. لذا فإن مضاعفة الجهود الرامية إلى تغيير طرائق التخفيف من وطأة الديون تقتضي اتخاذ إجراءات من قبل مانحي المعونة ومن البلدان المستفيدة من قبيل إحداث تغييرات في القوانين، وفي قواعد المحاسبة، والمفاهيم العامة. وبما أن الموارد المتاحة غير كافية في السياق المالي الدولي، ينبغي النظر بجدية في المبادرات التي أطلقتها الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن آليات جديدة لتمويل التنمية. ومن الأمور الواعدة إطار تحمل الديون الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي المستقبل، على جميع البلدان أن تتجنب ورطة المديونية؛ ويقتضي ذلك من جميع الجهات ذات المصلحة أن تستند في قراراتها على تحليل لمدى تحمل الديون. ويجب أن تكون الأموال المقدمة متمشية مع القدرة على السداد، لا سيما بالنسبة لأضعف البلدان.

فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تحمل الديون. غير أنه ثبت بالتجربة أن الديون في حد ذاتها غير متصلة بالفقر. لذلك ينبغي للتخفيف من وطأة الديون ألا يُشكل سوى عنصر واحد من مجموعة كاملة، ذات نهج أوسع، ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – وتشمل هذه المجموعة منظوراً طويل الأجل، وعملاً متسقاً في مجالات التجارة والتمويل، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل الفعلي على تذليل العقبات المتعلقة بالعرض.

١١- وباسم أقل البلدان تقدماً هنأ ممثل **بنن** الأونكتاد على تقرير التنمية الاقتصادية لأفريقيا لهذا العام. فالدراسات التحليلية والتوصيات الواردة في التقرير دليل على أن الحاجة تزداد إلى الأونكتاد بصفته مركزاً للمداولات النظرية، ولتعزيز النقاش وتقديم المقترحات من أجل مساعدة البلدان النامية عموماً وأقل البلدان نمواً بشكل خاص. فقد واجهت أفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى في العالم تحديات ولن تتمكن من رفع هذه التحديات إلا في إطار بيئة دولية مواتية. فالفقر منتشر ومعدلات النمو لا تزال متدنية جداً لكي تستطيع القارة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتواجه القارة أيضاً صوراً قاتمة للتهميش في إطار العولمة، كما يتبين ذلك من تدني مساهمتها في التجارة العالمية. فقد استمرت الإيرادات الفردية في الانخفاض. وفي عام ٢٠٠٣ لم تتلق أفريقيا سوى ٢ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وتراكمت على البلدان الأفريقية ديون نتيجة مشورة المؤسسات المصرفية الدولية في الثمانينيات كجزء من برنامجها الرامي إلى إعادة تدوير الإيرادات المالية النفطية. واليوم، لا يزال معظم تلك البلدان يسدد خدمة الديون دون تلقي مساعدة كبيرة. ولتفادي مثل هذه الأخطاء في المستقبل أنشئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. اليوم يعد عبء الديون عقبة تعترض القضاء على الفقر، لأن عبء الديون الخارجية الذي لا يطاق يعوق جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية. ومع استيعاب الديون لجزء كبير من الموارد كل عام، فإن البلدان الأفريقية عموماً وأقل البلدان نمواً بشكل خاص لا تستطيع أن تلبي بنفسها مختلف الشروط من أجل تعزيز التنمية. لذا فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير المجددة والشاملة من أجل التخفيف من عبء البلدان الأفريقية.

١٢- ومن الواضح أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تحل أزمة الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا. وعلى الرغم من هذه المبادرة المحسنة، ليس لأغلبية البلدان الأفريقية المدينة مستوى يمكنها من تحمل عبء الديون. وفي هذه الحالة، تقتضي "الحتمية الأخلاقية"، كما قال البروفسور جيفري ساتش، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، إلغاء الديون الخارجية بكل بساطة، بما أن البلدان الغنية تطالب بالسداد من بلدان تعيش شعوبها تحت وطأة الجوع والمرض والفقر.

١٣- وهذه مناسبة ملائمة للترحيب بإعلان كندا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أنها ستلغي الديون المستحقة لها على ثلاثة بلدان أفريقية هي السنغال وغانا وإثيوبيا ومجموعها ٩ ملايين دولار. وقد سبق لجمهورية تنزانيا المتحدة وبنن أن استفادتا من مبادرة التخفيف من وطأة الديون عام ٢٠٠٠. وبشكل عام، تعتزم كندا التخفيف من

الديون بمبلغ إجماليه ١,١ بليون دولار لفائدة البلدان النامية. وتعد هذه المساعدة المالية التي قدمتها كندا مبادرة واحدة فقط من عدد من المبادرات الشبيهة التي اتخذها مانحون آخرون قبل كندا، وتبين رغبة بعض شركاء البلدان الفقيرة في دعم جهود التنمية. ويكمن الحل في وضع نهج متعدد الأطراف لتقديم المعونة لأفريقيا، لا سيما أن بعض أفقر البلدان لا يتلقى المعونة من المؤسسة الإنمائية الدولية. وتعد هذه المؤسسة مركزاً لهذا الإصلاح ولتوسيع تدفقات المعونة. لذا من المستصوب أن تعزز هذه المؤسسة من أجل المساهمة في حل مشكلة الديون في أفريقيا. فبدلاً من المبلغ الحالي البالغ ٨ بلايين دولار، يتطلب الأمر وضع برامج سنوية تبلغ حوالي ٢٥ بليون دولار، ينبغي أن يخصص نصفها إلى أفريقيا. وينبغي للمؤسسة الإنمائية الدولية أن تقدم منحاً بدلاً من قروض إلى البلدان الفقيرة، أي إلى جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تقريباً. وينبغي لها أن تضع استراتيجيات طويلة الأجل مع البلدان المتلقية، إلى عام ٢٠١٥، أي العام الذي ينبغي فيه تحقي الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المستصوب أن تؤخذ هذه النقطة في الاعتبار في دورة السنوات الثلاث المقبلة من تمويل المؤسسة الإنمائية الدولية (التي تغطي السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٨)، والتي يجري التفاوض بشأنها حالياً فيما بين البلدان المانحة.

١٤- وقال ممثل **موريتانيا** أن الدراسات أظهرت أن عدة بلدان أفريقية لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمعدلات النمو الحالية. فقد كانت نتائج الإصلاحات التي أجريت في السنوات القلائل الماضية متفاوتة كما أن عدد البلدان الفقيرة ما زال آخذاً في الارتفاع. ولم يف المجتمع الدولي أساساً بالالتزامات التي قطعها في الثمانينيات، على نحو ما ذكره فريق الشخصيات البارزة الذي أجرى تقييماً مستقلاً لخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في التسعينيات. وبدأت أفريقيا من جانبها في بناء أسس أمتن للديمقراطية والحكم الرشيد من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. لذا فإن دعم المجتمع الدولي أمر لازم لضمان نجاح الشراكة الجديدة، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٥٧. وتقوم هذه الشراكة الجديدة على مبادئ المسؤولية، والتضامن والشراكة. فالتضامن يجب أن يكون ملموساً وأن يتجلى في استدامة دعم الأولويات وبرامج التنمية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان في أفريقيا. وسينال عدم التضامن من مصداقية المجتمع الدولي. ومن بين الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي زيادة المعونة المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وانفتاح الأسواق، وتعزيز الاستثمارات والبحث عن حلول طويلة الأجل لمشكلة الديون. والواقع أن المشكلة المستمرة للديون وخدمة الديون تعد من العوامل التي تعرقل التنمية والنمو في البلدان الأفريقية. فمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست حلاً كافياً لأزمة الديون التي تعانيها البلدان المثقلة بالديون لأن المبادرة لا تمكن هذه البلدان من درِّ. ما يكفي من الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بل إن بعض البلدان الأفريقية تضطر دائماً إلى الاختيار بين خدمة ديونها والاستثمار في الخدمات الصحية، والتعليم أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. ويتفاقم هذا الوضع بعوامل أخرى، مثل تدني أسعار بعض السلع الأساسية، واتباع سياسات حمائية وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا.

١٥- وقال ممثل **السنغال** إن الحاجة تدعو إلى إيجاد حلول أفضل تمكن القارة من تخصيص أكبر قدر من الموارد المالية للاستثمار، بعد ما مر عقدان من المبادرات الرامية إلى حل مشكلة الديون الأفريقية. وكما أظهرت التجربة الآسيوية، مكَّن تراكم رؤوس الأموال من البدء في عملية نمو مستدامة. وفي هذا السياق، اعتمد رؤساء دول

البلدان الأفريقية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، خطة لإسراع التنمية الأفريقية من خلال تعميق التكامل الاقتصادي. ولهذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم الشراكة الجديدة. وقد كشف تقرير الأونكتاد، في تقييمه لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بدأت عام ١٩٩٦ وحُسِّنت عام ١٩٩٩، عن قصور هذه الآلية، رغم التقدم المحرز بالمقارنة مع التدابير السابقة الرامية إلى حل مشكلة الديون. ومن أكبر العوامل المثيرة للإشكال مسألة كيفية تحليل القدرة على تحمل الديون. والواقع أن وثيقة الأونكتاد TD/B/51/3 الصادرة بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ أكدت أن توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الصادرات التي حددتها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت مفرطة في التفاؤل، ويرجع السبب في ذلك من جهة إلى تدني أسعار بعض السلع الأساسية ابتداء من التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، فإن البلدان التي كادت أن تكون قادرة على الانضمام إلى المبادرة وجدت نفسها تحت ديون لا تستطيع تحملها.

١٦- وتؤيد السنغال بالكامل التوصيات التي قدمها الخبراء الأفارقة خلال الاجتماع الذي عقد في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن الديون الخارجية الأفريقية، ويرحب بتقرير الأونكتاد، الذي لا يراعي بعضاً من هذه التوصيات فحسب، بل يقترح استخدام مبلغ الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كمؤشر لتحديد مستوى التخفيف من وطأة الديون.

١٧- وشدد ممثل **مصر** على أهمية المسألة قيد المناقشة لأن أفريقيا تضم أكبر عدد من أقل البلدان نمواً وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الاقتصادية. وقال إن المسألة تتعلق بما إذا كانت البلدان جميعها ستستفيد من العضوية في النظام الاقتصادي العالمي، أو ما إذا كانت أفقر البلدان ستواصل معاناتها للعقبات التي تعترض التنمية وستواصل تحملها لعبء الديون. وهُنِّئت أمانة الأونكتاد على تقريرها، الذي لا يقدم تحليلاً ممتازاً فحسب، بل يتقدم أيضاً بتوصيات بناءة وبخيارات بديلة للبلدان الأفريقية. وقد أصاب التقرير في جعل مسألة الديون وتحمل عبئها في إطار أوسع للأهداف الإنمائية للألفية. فقد ذكر بوضوح أن عدة بلدان لن تستطيع خفض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة في غضون قرن أو يزيد إذا استمرت مستويات الديون الحالية. ويعد ذلك تحدياً له عدد من الحلول الممكنة، منها الإعفاء من الديون أو خفضها؛ والإسراع في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وتسريع مسار اتخاذ القرار؛ وتنفيذ مفهوم "الإضافة"؛ والنظر في الديون الخارجية. وتدعو الحاجة إلى وضع مؤشرات أكثر مرونة لتحديد مستوى تحمل الديون، وينبغي التصدي للتغيرات الهيكلية الحاصلة باتخاذ تدابير من قبيل المعاملة التفضيلية ووضع تدابير داعمة لدخول الأسواق لفائدة المنتجات الأفريقية في مواجهة الشروط غير المواتية للنظام التجاري الدولي. ومن المهم تعزيز تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان الأفريقية وزيادة حيز السياسة العامة المتاح إلى واضعي السياسات الأفريقية من أجل تمكينهم من وضع سياسات تزيد أقصى ما يمكن من نتائج جهودهم الإنمائية.
